HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.123
25 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

لاتفيا

[٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢]

(A) GE.03-42572 031003 161003

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً- الأرض والسكان	١ -١٧	٣
ثانياً- الهيكل السياسي	١٨-٢٦	٩
ثالثاً- الإطار القانون العام لحماية حقوق الإنسان	٢٧-٤١	١٠
رابعاً- الإعلام والنشر.....	٤٢-٤٦	١٣

أولاً – الأرض والسكان

معلومات عامة

١- إن جمهوريـــة لاتفـــيا هي دولة مستقلة وديمقراطية تقع شمال شرقي أوروبا على الساحل الشرقي لبحر البلطـــيق وتـــبلغ مســـاحتها ٥٨٩ ٦٤ كيلومتراً مربعاً. وتحدها جمهورية إستونيا شمالاً وجمهورية ليتوانيا جنوباً وجمهورية بيلاروس والاتحاد الروسي شرقاً. وتتميز المناظر الطبيعية للبلاد بالسهول المنخفضة والتلال المتدحرجة وتقع المناطق الريفية في معظمها على أقل من ١٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. وينقسم البلد تاريخياً وثقافياً إلى أربعة أقاليم، هي كورزيم ولاتغال وزيمغال وفيدزيم. وبها ٧ مدن و٦٩ قرية و٢٦ مقاطعة و٤٨٣ بلدية محلية.

٢- وجمهوريـــة لاتفيا عاصمتها ريغا واللغة الرسمية للدولة هي اللاتفية، التي تعد من بين أقدم اللغات الهندية الأوروبـــية، ويتكلمها نحو ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من السكان. والعملة الوطنية هي اللاتس اللاتفي، وهي مرتبطة رسمياً بسلة عملات حقوق السحب الخاصة على أساس سعر صرف قدره: وحدة من حقوق السحب الخاصة = ٠,٧٩٩٧ لاتس لاتفي.

٣- ويبين الجدول أدناه البيانات الإحصائية الأساسية بشأن خصائص سكان لاتفيا في سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١.

توزيع السكان (٢٠٠١)	٧٥,٤ في المائة من المواطنين ٢١,٩ في المائة من غير المواطنين ٢,٧ في المائة من الأجانب
توزيع السكان حسب الجنس (٢٠٠١)	٥٤,٠ في المائة من النساء ٤٦,٠ في المائة من الرجال
العمر (٢٠٠١)	دون ١٥ عاماً ١٧,٣ في المائة بين ١٥ و٥٩ عاماً ٦١,٢ في المائة ٦٠ عاماً فما فوق ٢١,٥ في المائة
سكان الحضر (٢٠٠١)	٦٨,٢ في المائة
الحالة الزوجية (٢٠٠١)	٤١,٩ في المائة من العزاب ٤٤,٤ في المائة من المتزوجين ٦,٢ في المائة من الأرامل ٧,٥ في المائة من المطلقين
تقسيم السكان حسب الأصل الإثني (٢٠٠٠)	٥٧,٧ في المائة من اللاتفيين ٢٩,٦ في المائة من الروس ٤,١ في المائة من الروس البيض ٢,٧ في المائة من الأوكرانيين ٢,٥ في المائة من البولنديين

	١,٤ في المائة من اللتوانيين ٠,٤ في المائة من اليهود ١,٦ في المائة من أصول إثنية أخرى
المؤمنون (٢٠٠١)	١ ٣٠٥ ٩٤٤
الديانات (٢٠٠١) (حسب البيانات المقدمة من الطوائف الدينية في جمهورية لاتفيا)	الكاثوليك ٥٠٠ ٠٠٠ اللوثريون الانجيليون ٣٠٠ ٤٠٠ الأرثوذوكس ٠٠٠ ٢٩٨ المؤمنون القدامى ٠٠٠ ٧٠ المعمدانيون ٦ ٣٦٧
معدل وفيات الرضع (٢٠٠٠)	١٠,٤ لكل ٠٠٠ ١ ولادة
معدل المواليد (٢٠٠٠)	٨,٥ أطفال لكل ألف ساكن
معدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٠)	١,٢٤
العمر المتوقع (٢٠٠٠)	النساء: ٧٦ عاماً الرجال: ٦٤,٩ عاماً
الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠)	٤ ٣٣٣ مليون لاتس (نحو ١٥٠ ٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (٢٠٠٠)	١ ٨٢٥,٩ لاتس (٠١٣ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة)
معدل التضخم (٢٠٠٠)	١,٨ في المائة
معدل البطالة، في نهاية السنة (٢٠٠٠)	٧,٨ في المائة
الأمية (٢٠٠٠)	المجموع في صفوف سكان لاتفيا: ٠,٢٥ في المائة في صفوف النساء: ٠,٢١ في المائة في صفوف الرجال: ٠,٢٩ في المائة

الخصائص الديمغرافية

٤- أُجـــريَ في عام ٢٠٠٠ تعداد للسكان شمل مختلف أنحاء البلاد. وحسب هذا التعداد يبلغ عدد السكان ٠٠٠ ٣٧٥ ٢ نســـمة مـــنهم ٠٠٠ ٠٩٣ ١ من الرجال و٠٠٠ ٢٨٢ ١ من النساء، يقيمون بصفة دائمة على أراضي لاتفيا.

٥- وفي بدايـــة عـــام ٢٠٠١، كان ٠٠٠ ٧٠٠ ٤٠٨ من سكان لاتفيا دون ١٥ عاماً من العمر و٤٠٠ ٤٤٨ ١ تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٥٩ عاماً و٠٠٠ ٥٠٩ من السكان تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً فما فوق. ووفقاً لتعداد السكان السابق الذي أُجريَ عام ١٩٨٩، هبطت نسبة السكان دون ١٥ عاماً من العمر من ٢١,٤ في المائة إلى

١٧,٣ في المائة، ولكن نسبة السكان البالغين من العمر ٦٠ عاماً فما فوق ارتفعت من ١٧,٤ في المائة إلى ٢١,٥ في المائة. ويبين الجدول التالي إجمالي الانخفاض في عدد سكان لاتفيا منذ عام ١٩٩٦.

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المجموع	٢ ٤٦٨,١	٢ ٤٤٣,٤	٢ ٤١٩,٢	٢ ٣٩٧,٦	٢ ٣٧٥,٠	٢ ٣٦٦,١

(تمت مراجعة الأرقام المتعلقة بالسكان على أساس نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٠).

٦- ونتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي شهدتها الدولة منذ عام ١٩٩١، ظل النمو الطبيعي للسكان سلبياً. ومع ذلك، سجل النمو الطبيعي في عام ١٩٩٩ تحسناً بطيئاً. ففي عام ١٩٩٩، ارتفع عدد المواليد بنسبة ٥,٤ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠٠٠، بلغ معدل الوفيات ١ ٣٥٧ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مقيم - وهو معدل أدنى بقليل من معدل عام ١٩٩٩. ويرد فيما يلي بيان النمو الطبيعي للسكان.

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المجموع	-١٢ ٤٣٨	-١٧ ٥٠١	-١٧ ٣٣٦	-١٤ ٥٣٨	-١٤ ٧٠٣	-١٥ ٧٩٠	-١٣ ٤٤٨	-١١ ٩٥٧

٧- وانخفض معدل وفيات المواليد الجدد من ١٥,٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٤ لكل ١ ٠٠٠ مولود عام ٢٠٠٠. وانخفض عدد حالات وفيات الأمومة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي من ٤٠,٤ في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٨ عام ٢٠٠٠. وقد اتخذت الحكومة التدابير المناسبة لتحسين الوضع الديمغرافي. وهكذا، وضعت وزارة الرعاية "استراتيجية الرعاية الصحية للأم والطفل في لاتفيا" اعتمدها مجلس الوزراء لجمهورية لاتفيا في شباط/فبراير ٢٠٠١.

الخصائص الإثنية

٨- خلال التسعينات، ارتفعت نسبة السكان من أصل لاتفي ارتفاعاً طفيفاً، في حين انخفضت نسبة الروس والروس البيض والأوكرانيين والبولنديين والجماعات الإثنية الأخرى. وخلال عام ٢٠٠٠ أيضاً، كان عدد اللاتفيين أرفع بقليل مقارنة بالجماعات القومية الأخرى التي تعيش في لاتفيا.

٩- يبين الجدول التالي توزيع سكان لاتفيا حسب الأصل الإثني بين ١٩٣٥ و٢٠٠١.

	١٩٣٥	١٩٧٩	١٩٨٩	٢٠٠٠
	في المائة	في المائة	في المائة	في المائة
كافة السكان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
بمن فيهم:				
لاتفيون	٧٧,٠	٥٣,٧	٥٢,٠	٥٧,٧
روس	٨,٨	٣٢,٨	٣٤,٠	٢٩,٦

روس بيض	١,٤	٤,٥	٤,٥	٤,١
أوكرانيون	٠,١	٢,٧	٣,٥	٢,٧
بولنديون	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٥
ليتوانيون	١,٢	١,٥	١,٣	١,٤
يهود	٤,٩	١,١	٠,٩	٠,٤
غجر	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣
جرمانيون	٣,٣	٠,١	٠,١	٠,٢
إستونيون	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١
جنسيات أخرى	٠,٢	٠,٨	١,٠	١,١

١٠- إن تعـــايش الجماعات الإثنية المختلفة وعلاقات الصداقة التي ربطت بينها لفترات طويلة على مدى التاريخ، من العوامـــل التي جعلت من لاتفيا مكاناً يصعب فيه نشوب منازعات هامة بين الجماعات الإثنية والدينية المختلفة. وبعد أن اســـتعادت لاتفـــيا اســـتقلالها، وضعت الحكومة سياسة تهدف إلى استيعاب الجماعات المختلفة التي تعيش على أراضيها وتقالـــيدها الثقافية والدينية المتعددة. ويمكن تسمية النموذج الذي تم اختياره بـ "دولة قومية ذات مجتمع متعدد الثقافات": قومـــية بمعـــنى أن الاندماج يمر عبر لغة رسمية واحدة للدولة وأراضي موحدة، ومتعدد الثقافات بمعنى أنه ليس هناك ديناً مشتركاً أو تدعمه الدولة، وأن هناك مدارس يجري فيها التعليم بلغات مختلفة وفي ظروف مواتية لتنمية كل الثقافات.

١١- ويجـــري منذ عام ١٩٩٩ تنفيذ برنامج الدولة لاندماج المجتمع. وقد شُرِعَ في إنشاء مؤسسة خاصة - صندوق اندماج المجتمع. وتتمثل أهداف البرنامج في تكوين مجتمع مدني ديمقراطي وموحد يقوم على قيم أساسية مشتركة وضمان الحصول على مستويات معيشية معاصرة لكل الناس الذين يقيمون في لاتفيا بصفة دائمة والنهوض بالرعاية والتعليم والأمن وإقامة علاقات جيدة بين مختلف الجماعات الإثنية.

المؤشرات الاقتصادية

١٢- أحرزت لاتفيا تقدماً هاماً في مسيرتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية منذ أن استعادت استقلالها في عام ١٩٩٠، واعتنقت إصلاحاً شاملاً على درب الاقتصاد السوقي. وخلال السنوات العديدة الأخيرة وافقت الحكومة على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وواصلته عن طريق تسريع الخصخصة وتعزيز القطاع المصرفي والنظام المالي بصفة عامة وتحقيق استقرار الوضع العام في الصناعة والزراعة.

١٣- واعـــتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي على مجموعة واسعة من التطورات. وقد أُحرِزَ تقدم كبير جداً خلال العقـــد الأخـــير في قطاعي النقل والمال وفي خدمات الاتصال والتجارة. ومنذ بداية فترة الانتقال نحو الاقتصاد السوقي، نفذت الحكومة سياسة ضريبية صارمة من خلال عملية واسعة لتعبئة الإيرادات اقترنت بضبط النفقات. وقد أحرزت لاتفيا تقدماً هاماً في مجال إنشاء مؤسسات الدولة اللازمة لإدارة الشؤون الضريبية في إطار الاقتصاد الســـوقي. وتتجـــلى السياسات النقدية المحكمة والسياسات المالية الناجحة من خلال الهبوط المستمر في معدلات

التضخم من ٩٥٨,٦ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٢٣,١ في المائة عام ١٩٩٥ و١٣,١ في المائة عام ١٩٩٦ و٧,٠ في المائة عام ١٩٩٧. وانخفض معدل التضخم السنوي في عام ١٩٩٨ إلى ٢,٨ في المائة، ثم بلغ ٣,٢ في المائة عام ١٩٩٩ و١,٨ في المائة عام ٢٠٠٠.

١٤- ويبين الجدول التالي المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في دولة لاتفيا (البيانات الخاصة بعام ٢٠٠١ هي عبارة عن تقديرات).

المؤشرات/السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، نسبة مئوية على مدى السنة الماضية	٣,٣	٨,٦	٣,٩	١,١	٦,٦	٨,٠
الاستهلاك الخاص، بالأسعار الثابتة، نسبة مئوية على مدى السنة الماضية	١٠,٣	٥,٠	٢,٤	٩,٠	٤,٩	٨,٠
رصيد المالية للميزانية العامة للحكومة (دون اعتبار إيرادات الخصخصة)، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-١,٤	٠,٦	-٠,٩	-٤,٢	-٢,٨	-١,٨
ديون الحكومة المركزية، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٤,٤	١٢,٠	١٠,٤	١٣,١	١٣,٢	١٣,٤
رصيد التجارة الخارجية، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-١٥,٦	-١٥,١	-١٨,٥	-١٥,٤	-١٤,٩	-١٥,٠
رصيد الحساب الجاري، نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-٥,٥	-٦,١	-١٠,٦	-٩,٧	-٦,٩	-٦,٢
الاستثمار الأجنبي المباشر (التدفقات)	٧,٤	٩,٣	٥,٨	٥,٢	٥,٧	٥,٠
معدل البطالة المسجل	٧,٢	٧,٠	٩,٢	٩,١	٧,٨	٧,٥
حصة الباحثين عن العمل (نسبة مئوية من السكان الناشطين اقتصادياً)	١٩,٤	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٥	١٣,٢	١٣,٠
سعر صرف اللاتس اللاتفي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (نهاية الفترة)	٠,٧٩٩٧	٠,٧٩٩٧	٠,٧٩٩٧	٠,٧٩٩٧	٠,٧٩٩٧	٠,٧٩٩٧

١٥- يسجل معدل البطالة منذ عام ١٩٩٨ انخفاضاً طفيفاً، ولو أن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً نسبياً. ويتم سنوياً وضع خطة سنوية للتشغيل للتصدي لهذه المسائل. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في إزالة الحواجز أمام التجارة والقيود على تطوير المشاريع وتعزيز التعاون بين اتحاد أرباب العمل واتحاد نقابات العمال الحرة وتنفيذ التدابير التي تهدف إلى ضمان المساواة في سوق العمل بين النساء والرجال، والحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال العمالة والدخل، وتشجيع السياسات الاجتماعية والأخرى المتعلقة بالعمل التي تراعي مصلحة العائلة. وترد فيما يلي البيانات المفصلة الأساسية عن البطالة في لاتفيا:

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
عدد الأشخاص العاطلين عن العمل	٩٠ ٨١٩	٨٤ ٩٣٤	١١١ ٣٨٣	١٠٩ ٤٩٧	٩٣ ٢٨٣
معدل البطالة، نسبة مئوية	٧,٢	٧,٠	٩,٢	٩,١	٧,٨
العاطلون عن العمل على المدى الطويل/مجموع العاطلين عن العمل، نسبة مئوية	٣١,٢	٣٨,١	٢٦,٣	٣١,١	٢٩,٠
النساء العاطلات عن العمل/مجموع العاطلات عن العمل، نسبة مئوية	٥٤,٧	٥٩,٤	٥٨,٥	٥٧,٤	٥٧,٦
العاطلون عن العمل في صفوف الشباب (١٥-٢٤ عاماً)/مجموع العاطلين عن العمل، نسبة مئوية	٢٠,٠	١٨,١	١٦,٤	١٤,٨	١٤,٧
العاطلون عن العمل في صفوف الفئة العمرية قبل التقاعد/مجموع العاطلين عن العمل، نسبة مئوية	١١,٤	١٢,٤	١٣,٢	١٣,٧	١٤,٧

١٦- وارتفع الأجر الإجمالي للأشخاص العاملين في الاقتصاد الوطني عام ٢٠٠٠ بمعدل ٦,١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ ١٥٠ لاتس تقريباً. ويبين الجدول التالي دخل المقيمين في جمهورية لاتفيا.

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
متوسط الأجر الشهري في الاقتصاد:					
الإجمالي، باللاتس اللاتفي	٩٨,٧٣	١٢٠,٠٣	١٣٣,٣٠	١٤٠,٩٩	١٤٩,٥٣
الصافي، باللاتس اللاتفي	٧٨,٦٥	٨٨,٣٤	٩٧,٤٧	١٠٢,٧٣	١٠٨,٥٥
الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة	١٧٩,١٨	٢٠٦,٥٩	٢٢٥,٩٣	٢٤١,٠١	٢٤٦,٧٥
الصافي، بدولارات الولايات المتحدة	١٤٢,٧٤	١٥٢,٠٥	١٦٥,٢٠	١٧٥,٦١	١٧٩,١٣
الدخل المتاح للأسر المعيشية، متوسط الدخل المتاح للفرد الواحد (لاتس)	٥١,٥٠	٥٥,٤٥	٦٢,٣٣	٦٤,٧٣	٦٩,١٩
قيمة سلة السلع والخدمات للحد الأدنى المعيشي الكامل، حسب الفرد الواحد	٧٣,٧٨	٨٧,٧٨	٨٢,١٥	٨٣,١٨	٨٤,٤٧
مؤشر الأجر الحقيقي للعاملين (النسبة المئوية مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية)	٩١,١	١٠٣,٦	١٠٥,٣	١٠٢,٩	١٠٣,٠

١٧- وتعترف الحكومة أنه بغض النظر عن التنمية والنمو الاقتصادي الهامين في البلاد، فإن استقطاب المجتمع لا يزال متواصلاً. وتبين نتائج الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية أن متوسط دخل الأسر المعيشية للفرد الواحد في ارتفاع، إلا أن هذه النتائج تبين في نفس الوقت أن دخل أفراد المجتمع الأكثر فقراً ينخفض أكثر فأكثر.

ثانياً – الهيكل السياسي

معلومات أساسية تاريخية

١٨- تاريخياً، كانت أراضي لاتفيا ينظر إليها دائماً على أنها مفترق طرق للتجارة والنقل، وشكلت لمدة طويلة جسراً بين أوروبا الغربية وروسيا. وقد استوطن أسلاف شعب لاتفيا على الأراضي اللاتفية منذ ما يزيد على ٠٠٠ ٤ سنة. وتحتضن لاتفيا اليوم مجتمعاً وثقافة متعددي الأعراق أمكن نموهما نتيجة للتطورات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، مما أتاح فرصاً جيدة لاتخاذ لاتفيا كموقع مستقر للعمل في الأسواق الشرقية والغربية.

١٩- وتم إعلان جمهورية لاتفيا بوصفها دولة وطنية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ومنذ ذلك التاريخ، استمرت شخصيتها القانونية الشرعية دون انقطاع. وتم الاعتراف دولياً بجمهورية لاتفيا عام ١٩٢٠ وأصبحت عضواً بعصبة الأمم في عام ١٩٢١. وظلت البلدان الأخرى معترفة بها كدولة منذ عام ١٩٢٠ بالرغم من احتلالها من طرف الاتحاد السوفياتي (١٩٤٠-١٩٤١ ثم ١٩٤٥-١٩٩١) وألمانيا النازية (١٩٤١-١٩٤٥).

٢٠- وقد أبدى شعب لاتفيا إرادته وحقه في تقرير مصيره في نيسان/أبريل ١٩٢٠ عندما منح الولاية للمجلس الدستوري عقب انتخابات عامة وعادلة ومباشرة ونسبية. وتم توحيد الدولة من طرف الحكومة اللاتفية المؤقتة. وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٢٠، تم توقيع معاهدة سلام مع روسيا اعترفت ضمنها روسيا باستقلال لاتفيا. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٢٢ اعتمد المجلس دستور جمهورية لاتفيا الذي لا يزال قيد التنفيذ مع بعض التنقيحات، ومن بينها الفصل الثامن المتعلق بحقوق الإنسان الأساسية المعتمد في عام ١٩٩٨.

٢١- وقد شهدت لاتفيا حتى عام ١٩٤٠ نمواً اقتصادياً مثيراً وحياة ثقافية مزدهرة وتحسناً بارزاً في مستوى المعيشة. وسعياً إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، شرعت حكومة لاتفيا في تنفيذ برنامج إصلاح زراعي. وتمت رعاية الثقافة اللاتفية ومُنحت الأقليات الإثنية، التي تمثل نحو ٢٥ في المائة من السكان، حقوقها في التعليم.

٢٢- وقد أفضى الإنذار النهائي ليوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٤٠ الذي طلبت فيه حكومة الاتحاد السوفياتي إلى حكومة لاتفيا الاستقالة، وما تبعه من اعتداء عسكري، إلى احتلال لاتفيا. وجرت انتخابات ١٤ و١٥ تموز/يوليه ١٩٤٠ لاختيار أعضاء البرلمان (ساييما) في لاتفيا المحتلة في ظروف من الرعب السياسي بعد اعتماد قانون انتخابات مخالف للمبادئ القانونية والدستورية. ومن أصل قوائم المرشحين الـ ١٧ المقدمة، لم تقبل سوى واحدة في الانتخابات، وهي قائمة وحدة الشعب. وإن قاعدة الوحدة لفترة ما قبل الانتخابات لم تقدم أي طلب بإحلال السلطة السوفياتية في لاتفيا أو الانضمام إلى الاتحاد السوفياتي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت نتائج الانتخابات مزورة. فالبرلمان الذي تكون بصفة غير قانونية واحتيالية لم يكن يمثل إرادة الشعب اللاتفي. ولم يكن له أي سلطات دستورية لتغيير نظام الحكومة ووضع حد لسيادة لاتفيا. فالشعب وحده كان له الحق في أن يقرر هذه المسائل، إلا أنه لم يجر تنظيم أي استفتاء لهذا الغرض. وإن ضم لاتفيا إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠ يعتبر باطلاً من وجهة نظر القانون الدولي أيضاً.

٢٣- وقـــد تجلت إرادة شعب لاتفيا من أجل الحرية من خلال انتخابات المجلس الأعلى في لاتفيا عام ١٩٩٠ الذي أبـــدت فيه أغلبية الأعضاء فيما بعد عزمها على إعادة استقلال لاتفيا. وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٠، اعتُمدَ إعلان المجلس الأعـــلى لجمهورية لاتفيا الاشتراكية السوفياتية "بشأن إعادة استقلال جمهورية لاتفيا". وإن المجلس الأعلى لجمهورية لاتفـــيا الاشتراكية السوفياتية، إصراراً منه على إعادة إقامة جمهورية لاتفيا الحرة والديمقراطية والمستقلة بصورة فعلية، أعلن في التاريخ ذاته أن انضمام لاتفيا إلى الاتحاد السوفياتي غير قانوني. وقرر، علاوة على ذلك، أن يعيد سلطة دستور جمهورية لاتفيا، المعتمد من المجلس الدستوري في ١٥ شباط/فبراير ١٩٢٢، على كامل الأراضي اللاتفية.

٢٤- وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، صارت لاتفيا عضواً كامل الحقوق في الأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٥، أصبحت دولة عضوة في مجلس أوروبا. وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقعت لاتفيا اتفاق مشاركة مع الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، بدأ سريان مفعوله في شباط/فبراير ١٩٩٨.

إطار العمل السياسي

٢٥- تُمنح السلطة التشريعية إلى البرلمان (ساييما) وإلى الشعب في حدود ما ينص عليه الدستور (ساتفيرسمي). وعلاوة على ذلك، يصدق البرلمان على تعيين قضاة المحاكم بمختلف درجاتها ويصدر قرارات العفو. ويتألف البرلمان مـــن ١٠٠ عضـــو يتم انتخابهم عادة في إطار انتخابات مباشرة وسرية ونسبية. وينتخب أعضاء البرلمان لمدة ٤ سنوات ويجوز للشخص نفسه أن يشغل منصب رئيس الدولة لأكثر من ولايتين متتاليتين. ويضطلع رئيس الدولة بمهـــام تمثيلية على الأحرى. ومع ذلك فهو يبقى رئيس الدولة الذي يعين رئيس الحكومة، الوزير الأول. ويشكل الوزير الأول حكومته (مجلس الوزراء) الذي يمثل السلطة التنفيذية للدولة ويحصل على ثقة البرلمان (ساييما).

٢٦- ويشمل النظام القضائي في لاتفيا محاكم من ثلاث درجات مختلفة، وهي المحاكم المحلية والمحاكم الإقليمية والمحكمـــة العليا. وجاء إنشاء المحكمة الدستورية في عام ١٩٩٦ ليتمم الإصلاح القضائي في لاتفيا. ويمثل مكتب المدعي العام وجمعية المحامين المحلفين وجمعية الموثقين العناصر الأساسية للنظام القضائي في جمهورية لاتفيا.

ثالثاً - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

٢٧- تنص المادة ١ من دستور جمهورية لاتفيا (ساتفرسمي) على أن لاتفيا جمهورية ديمقراطية مستقلة. ويضع هـــذا المـــبدأ اشتراطات دقيقة معينة للنظام القانوني في لاتفيا تؤثر أيضاً على إنفاذ الالتزامات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٢٨- وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠، فإن المجلس الأعلى لجمهورية لاتفيا السوفياتية، حرصاً منه على امتثال القانون الوطـــني لمـــبادئ القـــانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، اعتمد إعلان الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنســـان. وبموجب هذا الإعلان، انضمت لاتفيا إلى ٥١ وثيقة دولية (إعلانات واتفاقيات)، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٩- وبدأ سريان البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وهكذا، اعترفت جمهورية لاتفيا باختصاص اللجنة في مجال قبول ودراسة البلاغات المقدمة من الأفراد الذين يزعمون أنهم ضحية انتهاك الدولة لحقوق الإنسان الواردة في العهد. وفضلاً عن ذلك، ففي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بدأ سريان الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠. وهكذا، قبلت لاتفيا اختصاص المحكمة الأووربية لحقوق الإنسان، وبالتالي، صار ممكناً لأي فرد أن يتقدم بشكواه مباشرة إلى المحكمة من انتهاك حقوقه المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية.

٣٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، تم تنقيح الدستور اللاتفي وأدرج فيه الفصل الثامن الخاص بحقوق الإنسان الأساسية. ومن خلال اعتماد هذه التنقيحات، توضّح النقاش القائم بشأن دور حقوق الإنسان ومركزها القانوني ضمن النظام القانوني للدولة. كما ساهم اعتماد هذه التنقيحات في إضفاء صبغة ملموسة أكثر لمفهوم مبدأ الديمقراطية، كما هو وارد في المادة ١ من الدستور. وبناء عليه، تنص المادة ٨٩ على ما يلي: "على الدولة أن تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتحميها وفقاً لأحكام الدستور والقوانين والاتفاقيات الدولية القائمة الملزمة للاتفيا".

٣١- تكرس المادة ٩١ من الدستور مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز. وتنص هذه المادة على ما يلي: "إن جميع بني البشر في لاتفيا متساوون أمام القانون والمحاكم. وينبغي ضمان حقوق الإنسان دونما تمييز من أي نوع. وأدرجت المواد الأخرى التي تضمنها لدستور حديثاً، حقوق الإنسان الأساسية التي تؤمنها الدولة، كما تنص على القيود الممكنة التي تفرضها الدولة على ممارسة هذه الحقوق.

٣٢- يتم تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بصورة مباشرة ضمن النظام القانوني الداخلي. وتبطل هذه المعاهدات قواعد القانون التشريعي في حالة تضارب القواعد. وينبغي التشديد على أن القواعد الدولية لحقوق الإنسان تُفهْمُ على أن لها مركزاً خاصاً مقارنة بالقوانين التشريعية وذلك نظراً لهدفها وموضوعها الخاصين والصلة المباشرة بمبدأ الديمقراطية الوارد في الدستور. وبالتالي، فإن الدستور والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الملزمة للاتفيا تنص على قائمة من حقوق الإنسان والحريات داخل الدولة.

٣٣- وفيما يتعلق بالحماية المؤسسية لحقوق الإنسان، فالإجراءات القضائية والإدارية المستقلة تُعَدّ العناصر الرئيسية للحماية.

٣٤- وإن المحاكم هي المؤسسات القضائية الرئيسية المختصة في مجال مسائل احترام حقوق الإنسان ومراعاتها. ووفقاً للقانون المتعلق بالسلطة القضائية، فإن النظام القضائي في لاتفيا يشمل محاكم من ثلاث درجات. فهناك المحاكم المحلية التي تنظر في القضايا المدنية والجنائية والإدارية. وهي تعمل أساساً بوصفها محاكم ابتدائية؛ والمحاكم الإقليمية القائمة في كل إقليم من أقاليم لاتفيا وفي عاصمتها ريغا، التي تنظر في تلك القضايا المدنية والجنائية التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها بموجب قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجنائية. وتعمل المحاكم الإقليمية بوصفها محاكم استئناف بالنسبة للقضايا التي نظرت فيها المحاكم المحلية. ثم هناك المحكمة العليا، وهي

محكمـــة الاستئناف والنقض بالنسبة لجميع القضايا التي نظرت فيها المحاكم الإقليمية والمحاكم المحلية. كما تعمل المحكمة العليا بوصفها محكمة أول درجة لقضايا عديدة وفقاً للقانون الخاص بالفرع القضائي.

٣٥- ووفقاً لأحكام المادة ٣ من القانون الخاص بالفرع القضائي، فإن كل فرد لـــه الحق في أن يتمتع بحماية المحكمـــة ضـــد الانتهاكات التي تطال حياته وصحته وحريته الشخصية وشرفه وسمعته وأملاكه. ويتمتع الأفراد بالمساواة في الحقوق أمام المحاكم، حيث يحق لكل فرد أن تنظر قضيته بشكل منصف وعلني من قبل محكمة مستقلة ومحايدة، تحدد حقوقه والتزاماته المدنية أو صحة أي تهمة جنائية موجهة إليه.

٣٦- وتـــنص المادة ٤ من القانون المشار إليه أعلاه على أن كل الأفراد متساوون أمام القانون والمحاكم ولهم جمـــيعاً الحق على حد سواء في التمتع بحماية القانون. وتتولى المحاكم وحدها إدارة شؤون العدالة بغض النظر عن أصـــل الشخص ومركزه الاجتماعي وعرقه وجنسيته وجنسه وتعليمه ولغته وانتمائه الديني ونوع وطبيعة مهنته ومكان إقامته وآرائه السياسية أو غيرها.

٣٧- وتنص المادة ١٧ من القانون الخاص بالمحكمة الدستورية أن الأفراد الذين تُنتَهكُ حقوقهم الأساسية التي يضمنها الدستور لهم الحق في "أن يقدموا طلباً من أجل رفع قضية بشأن امتثال القوانين أو الاتفاقات الدولية التي وقعـــتها لاتفيا أو انضمت إليها - حتى قبل تصديق البرلمان على الاتفاقية - للدستور؛ وامتثال القوانين المعيارية الأخـــرى أو أجـــزائها للقواعد القانونية (القوانين) ذات الأثر القانوني الأعلى، وكذلك امتثال القواعد القانونية الوطنية في لاتفيا للاتفاقات الدولية التي انضمت إليها لاتفيا والتي لا تكون مخالفة لأحكام الدستور".

٣٨- وفي عام ١٩٩٥، تم اعتماد النظم المتعلقة بالتقاضي بشأن القرارات الإدارية لمجلس الوزراء. وتحدد هذه الـــنظم الإجراء الذي يمكن للفرد بواسطته أن يلتمس إجراء إدارياً أو يتظلم من أي قرار إداري اعتمدته مؤسسة عامة ما أو يستأنفه. ويجوز للفرد أن يستأنف قراراً إدارياً أمام المحكمة في حالتين رئيسيتين اثنتين: عندما يشكل القـــرار الإداري خـــرقاً لحقوقه المنصوص عليها في الدستور اللاتفي أو الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الملزمة لجمهورية لاتفيا أو لقانون تشريعي ما، أو عندما يُسَاءُ استعمال الإجراء الذي ينظم اعتماد قرار إداري ما.

٣٩- كمـــا ينص القانون الخاص بمكتب المدعي العام والقانون الخاص بالشرطة على أن مكتب المدعي العام والشـــرطة من مهامهما حماية الأفراد ضد الانتهاكات التي تطال حياتهم وصحتهم وحريتهم الشخصية وشرفهم وسمعتهم وأملاكهم.

٤٠- ووفقـــاً للقانون "المتعلق بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر التي تسببها القرارات غير القانونية أو التي لا أساس لها من الصحة المتخذة من طرف المحققين أو من مكتب المدعي العام أو من المحكمة"، تُدفع تعويضات مادية للأفراد الذين عانوا من قرارات غير قانونية أو لا أساس لها من الصحة التي يتخذها مسؤولون في الدولة.

٤١- وعلاوة على ذلك، يضطلع مكتب الدولة لحقوق الإنسان، المؤسسة الوطنية المستقلة، بمهمة استعراض أي شكوى تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في لاتفيا والاستجابة فوراً لأي خرق لحقوق فرد ما والتحقيق في الموضوع بمبادرة منه.

رابعاً - الإعلام والنشر

٤٢- عندما تبرم جمهورية لاتفيا اتفاقية دولية، يترجم نص الاتفاقية إلى اللغة اللاتفية وينشر في الصحيفة الرسمية "لاتفياس فستينيسيس". وعلاوة على ذلك، يُنشر النص باللغة الأصلية للاتفاقية (عادة بالإنكليزية). وينطبق هذا الإجراء أيضاً على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، تحصل مؤسسات الدولة على القوانين المعيارية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية المفعول في لاتفيا من خلال قاعدة البيانات الإلكترونية التابعة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب الدولة لحقوق الإنسان بنشر كتيبات تتضمن معلومات حول مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٤٣- وفُتحت في لاتفيا مكاتب تمثيل لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسكو واليونيسيف. وقد توصلت هذه المكاتب العاملة في لاتفيا إلى تحقيق نتائج جيدة. وظهرت المنشورات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وأصبحت متاحة لأي فرد من أفراد المجتمع: "دليل التسامح في مجال حقوق الإنسان" و"ألبوم حقوق الإنسان" (نشرته الجماعة الأوروبية)، و"تفسير موجز للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان" ومنشورات أخرى. كما يتكفل مركز حماية حقوق الطفل بنشر وتوزيع كتيبات تتضمن معلومات عن حقوق الطفل.

٤٤- وينشر المعهد اللاتفي لحقوق الإنسان، وهو القسم المستقل للجامعة الوطنية، مجلة قانونية تصدر كل ثلاثة أشهر، وهي المجلة الفصلية اللاتفية لحقوق الإنسان. وتتضمن مقالات عن قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في لاتفيا وفي الخارج والمعاهدات الدولية والقوانين الوطنية وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى قرارات المحاكم الوطنية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان، ومعلومات عن الأنشطة المختلفة (مؤتمرات وحلقات دراسية ودروس بشأن حقوق الإنسان) التي يضطلع بها المعهد اللاتفي لحقوق الإنسان أو المؤسسات الأخرى القائمة في لاتفيا.

٤٥- ويتم إعداد التقارير الوطنية بشأن إعمال الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان في لاتفيا من طرف أفرقة عاملة تتألف من ممثلين عن الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى ويرأسها ممثل الحكومة لدى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٦- وبالرغم من أن التشريع الوطني لا يقتضي نشر التقارير، فإن هذه الممارسة آخذة في التطور. ونتيجة للتعاون القائم بين وزارة الشؤون الخارجية وبين المعهد اللاتفي لحقوق الإنسان، تم نشر التقرير والنقاش المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية والمجلة الفصلية اللاتفية لحقوق الإنسان. كما نُشرت أيضاً في الجريدة الرسمية آراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المطالبات الفردية الخاصة بالانتهاكات المحتملة للعهد.

- - - - -